ايضا يقال على معان مختلفة واما في الكتاب فالمقابلة مشهورة لبعض اقسام
الواحد وهو ظاهر . ثم ان المتقابلين متقابلان وهما اللذان
لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة واقسامه اربعة احدها الضدان
وهما الموجودان الغير المتضايفين كالسواد والبياض وثانيها المتضايفان
وهما موجودان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة
وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يعتبر احدهما وجوديا والاخر
عدميا لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود كالبصر والعمى والعلم
والجهل ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك
في القضايا لا في الوجود الاثنان قد يقال والمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة احترازا عن مثل التقابل بين الاب
والابن في شيء اذ ان يكون الواحد ابا من جهة وابنا من جهة اخرى فان قلت
هذا التعريف يوجب ان يكون كل قضيتين نقيضتين ضدين بل ادهما

لاجتماعهما في شيء واحد وهو القبول من جهة واحدة ولا يجوز ان يكون
بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة لانهما وجوديان وكل واحد منهما
يعرض المحل بل لابد ان يكون احدهما عدميا ولا ان يكونا متقابلين
التضايف لانه ليس تعقل ماهية كل منهما بالقياس الى الاخر ولا متقابلين بالتضاد
اذ ليس بينهما ... الانحصار في الجواهر فثبت ما اردنا بالشرط بينهما المتنوع
وهو المحل المتقوم دون ما يحل فيه فلا يصدق اسم التقابل على الصور بين
اذ لا موضوع للشيء من الصور والا لكان عرضا لا جوهرا هف واقسام
التقابل اربعة لان المتقابلين ان كانا وجوديين فاما ان يكون ماهية
احدهما معقولة بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة
والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا
والاخر عدميا فاما ان يعتبر في المقابل منهما موضوع قابل لذلك الامر
الوجودي فهما المتقابلان بالعدم والملكة كالعمى والبصر فان العمى عدم البصر

عن حين فسّرع من شأنه البصر كالعمى والجهل فان الجهل عدم العلم
عما من شأنه العلم ان لم يعتبر موضوع قابل للوجودي فيهما اي في السلب و
كانت عدمية الا فرضية فهما المتقابلان بالسلب والايجاب وذلك
السلب والايجاب في الضمير لا في الوجود لان الاعدمية لا تحصل في
الاعيان لانها امر عدمي باعتبار ردي ولو كانت الاعدمية فرضية ثبت لها
الا فرضية وكذا الامثال لما انه السلوب شيئا له وجود في الاعيان
لكان في الانسان مثلا سلوب موجودة لتغيير نهايته بل هي
اعتبارات عقلية ولما اعتبارات لفظية وليس في الوجود
لها ذوات حقيقية

فصل في المتقدم والمتأخر

اقول المتقدم يقال على خمسة اشياء الاول المتقدم بالزمان كتقدم بقراط
على جالينوس الثاني المتقدم بالطبع وهو ان لا يمكن ان يوجد الآخر
الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو وليس الآخر موجود كتقدم الواحد

على الاثنين

على الاثنين فانه لا يمكن ان يوجد الاثنان [illegible] والواحد موجود وقد
يمكن ان يوجد الواحد وليس الاثنان بموجود واما تقدم المتقدم بالرتبة
كتقدم ابي بكر على عمر الرابع المتقدم بالرتبة وهو كان بالنسبة الى
مبدا محدود واقرب من الاخر كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى
المحراب فان الصف الاقرب اليه متقدم على الابعد والخامس
المتقدم بالعلية وهو ان لا يكون ان يوجد هو وليس الاخر موجود
لكن لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود كتقدم حركة اليد على حركة
القلم لانه ان يكون حركة اليد موجودة وبالعكس والمتاخر يقابل على ما
يقابل المتقدم والتعويل الا الاقتصار على الاستقراء وقد ذكر بعض المحققين
المتاخرين وجه حصر بان قال لا يخلو من ان يجب وجود المتقدم مع
قبليته لا يجامع المتاخر في زمان واحد او لا فان كان فهو با
لزمان وان لم يجب فلا يخلو من ان يجب وجود المتقدم محتاجا اليه او لا فان

او لا فهي

وجب فان كان موثرا فيه بالذات والا فبالطبع والا فبالحيز فان
كان الترتيب معتبرا فيه بالعرض [illegible] فبالشرف ولقايل ان يقول لانم
انه ان لم يكن الترتيب معتبرا فيه فبالشرف للتغيير لا بد فيه من دليل
فصل في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده
مستفيدا من الغير القديم يقال على الذي لا يكون وجوده من غيره ويجب (العدد)
بالذات كالباري عز اسمه وعلى الذي لا اول لزمان وجوده ويسمى
القديم بالزمان كالفلك على رايهم والحادث يقال بازائه على الذي
يكون وجوده من غيره وهو الحادث بالذات كجميع الممكنات وعلى الذي
يكون لزمان وجوده ابتداء اي يكون في وقت لم يكن هو فيه موجودا
ويسمى الحادث بالزمان كالمركبات العنصرية فكل حادث زماني
فهو مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلان معنى الحادث
الزماني ما قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت

وما

وحاصله وقت هو فيه موجود واما كونه مسبوقا بالعدم فلان الامكان اذا
سابق على وجوده والا لكان قبل وجوده اما واجبا او ممتنعا ثم صار
ممكنا فيلزم الانقلاب وهو محال وفيه ان الامكان امر وجودي والا لم يكن
الشيء الممكن ممكنا في نفسه اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا اي امكانه
معدوم وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية لا تتميز بعضها عن بعض
فاتصاف الشيء الممكن بامكانه العدمي يوجب اتصافه بانه لا امكان
له وهو محال والامكان لا يكون قائما بنفسه لان الامكان نسبة بين الماهية
والوجود والنسبة لا يكون قائما بنفسه لان الامكان نسبة بين الماهية
والنسبة لا يكون قائما بنفسها بل بالمنتسبين فيكون قائما بمحله وهو
المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان هو الامكان
العائد الى الفاعل قلت لجواز تعلقه بهذا الامكان كما يقال الفاعل قادر
منه ايجاد الممكن لانه يصح الوجود في نفسه ولا تعلقه بغاية المعلول القابل له

يمنع القول الذي المذكور من بان الاثنان في نفي الامكان بالكلية والاول
اثبات صفة حقيقية وبينهما مسافة

فصل في القوة والفعل

لفظ القوة قد وضعت اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي
يمكنه به ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات وسمي ضده
الضعف ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل بسهولة الشيء المشهور
ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالته من حيث هو
كذلك قوة ثم صيروا القدرة نفسها حيث الى التي للحيوان بها يمكنه
ان ينفعل وان لا ينفعل بحسب المشية وعدم المشية وقالوا العلة نوع
قوة اخرى اذ هو مبدا الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة الى كل
حال يكون في شيء هو مبدا التغير في اخر من حيث هو اخر وانما
قالوا من حيث هو اخر ليدخل فيه هذا رسم القوة التي هي مبدا او باعتبار
دو مبدا باعتبار اخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج

معالج

مغائر اياه بالاعتبار لكونه معالي اذ الفعل هو التغير الحادث في ذلك

الآخر وكل ما يصدر عن الجسم من العادة المستمرة المحسوسة من الآثار و

الافعال التي ليست بالعرض ولا من جسم آخر فانه عن قوة موجودة

فيه اما التي بالارادة والاختيار فذلك ظ واما التي ليس بالارادة

والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه جسما او لاجل

كيف ما اتفق او لمعنى فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه

لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني ايضا باطل والا لما استمر على

النظام الابدي والاكثري لان الامور الاتفاقية هي التي ليست ابدية

ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون لمعنى موجود فيه فذلك

المعنى يسمى قوة وهذه القوة عنها يصدر الآثار في الجسم بتة وان كان

بحركة من مبدا داخل

فصل في العلة والمعلول

العلة يقال لكل موجود يحتاج اليه موجود الآخر في وجوده وهي اما

تامة فهي ما يجب بها المعلول واما ناقصة اي ما لا يكون كذلك وهي
ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية وان لم يجب بها ان
يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز والصورية ان وجب معها ان
يكون بالفعل كالصورية التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية
ان كان منها وجود المعلول كالفاعل للكوز والغائية ان كان
لاجلها المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهو شرب الماء منه
الشرط ان لم تكن منها وجود الشيء ولا لاجلها كعدم المانع داخل
في الشرط وجزء العلة التامة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل
الموضوع مع ان العرض في وجوده يحتاج اليه قلت يمكن تقسيمه
على وجه يشمله هو ان نقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون
جزءا منه او لا والثاني اما ان يكون مقارنا للمعلول وهو
الموضوع او لا والثاني اما ان يكون منه وجود الشيء او لاجله او لا هذا

ولا داخل

و لا ذاك واما ما قاله المص من ان العلة ما لم توجد في ذاته لم يحصل
منه وجوده وجود غيره فمنتقض بالعلة الماهية والعلة الفاعلية
متى كانت بسيطة استحال ان يصدر منها اكثر من واحد لان ما
يصدر عنه اثران لو تركب فهو بسيط لكن لكن النقيض الى ان لا يكون
مركبا لا يصدر عنه اثران وبيان ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر
عنه ذاك لجواز تعقل كل منهما مع الغفلة عن الآخر فكل واحد من هذين
المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركب في
ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجهما اليه لو فهما لكونه
مصدر الهذا غير كونه مصدرا لذاك فان كانا او احدهما داخلا فيه لزم
التركب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما ان يتسلسل او
ينتهي الى ما يوجب كثرة في الذات والمنضبط فيتعين الثاني فان
قلت لا نم كونه مصدرا لهما ان كانا خارجين وانما يلزم لو كانت المصدرية

يحتاج الى العلة فتوقفهما فانهما من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها
في الخارج فلا يحتاج الى العلة قلت الحكماء ذهبوا الى ان الواحد من
حيث هو واحد لا يصدر عنه الا شيء واحد وهذا الحكم واضح لا يحتاج فيه الى
زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان لكان من حيث صدر عنه احدهما
لم يصدر عنه الاخر وبالعكس بالضرورة فاذن صدر عنه من جهتين والمعلول
يجب وجوده عند وجود العلة التامة اعني عند تحقق جملة ما يتوقف
تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود عند وجود علته التامة فاما ان
يكون ممتنع الوجود وهو محال لما مر واما ممكن الوجود فيجوز وجوده في
وقت دون وقت اخر فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان
لا لمرجح يخرجه من القوة الى الفعل وقع الممكن لا لمرجح وان كان لمرجح
لا يكون من جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة
هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا

الامور

لغيره

لغيره ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا تحـ
الوجود والامكان واجبا لذاته والا لكان ممتنعا لذاته هف
بداية كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان
الشيء اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان يوصف العلة بكونها
مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين جميعا
لا جائز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين والا لزم
اجتماع الوجود والعدم هف فاذن تفيد وجوده حالة الوجود
فكون الشيء موجودا لا ينافي كونه معلولا اعلم ان الجمهور يظنون
ان احتياج الشيء الى فاعله انما هو في احداث الفاعل اياه
فاذا احدث فقد استغنى عنه حتى ان فقد الفاعل بقي المفعول
موجودا وانما حملهم على ذلك مشاهدتهم بقاء البناء بعد فناء
الفاعل كالبناء وما في هذا الفصل اشارة الى بطلان زعمهم وهو ظ

ولا ان علته حال اذ لا تفيد وجوده حالة الوجود فان القايل ان يقول
ذلك تحصيل الحاصل وهو محال ولهذا معنى ان تأثير العلة في المعلول حال
وجوده ليس معناه انها تعطيه وجودا مستأنفا حتى يكون ذلك تحصيل
الحاصل بل معناه ان وجوده في حالة اتصافه بالوجود دائما هو لوجود
علته والبناء انما يعني به بعد زوال وجود البناء الموجب للبناء انما هو
هو علة لحركة الاجزاء بعضها الى بعض وذلك لم يعدم عند عدمه
والذي يبقى هو تماسك الاجزاء وهو معلول ليبس العنصر لا البناء
وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك • فصل في الجوهر والعرض
اقول كل امرين احدهما يكون مختصا بالآخر بحيث تكون
الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا كحلول السواد في الجسم
او تقديرا كحلول العلم في النفس يسمى الحال حالة المحل وكل منهما صاحبه
فان منع ذلك الحلول على اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان

كان

فكان الاول يسمى المحل هيولى والثاني الحال صورة وان احتاج الى
المحل يسمى موضوعا وهو المحل اى لا عرضا فالموضوع والهيولى يشتركان
اشتراك اخصين تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشتركان
اشتراك نوعين تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا فنقول الجوهر
الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وح يخرج
عنه واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود حتى اذا وجدت كانت
لا في موضوع وح يخرج عنه واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود حتى
اذا وجدت كانت لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في الموضوع
فان قلت ... العقلية للجواهر موجودة في الموضوع وهو النفس فكانت
اعراضها وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا لا ينافي التفسير
جوهريتها فانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها
رسم الجوهر فان الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع بالتقدير

الوجود في الخارج وثبوت الامر للشيء لا يوجب ثبوت الاصل له ثم
العرض بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع
كانت تلك الصورة جواهر فقط لا اعراضا ثم الجواهر ان كان محلا
فهو الهيولي وان كان حالا فهو الصورة وان لم يكن محلا ولا حالا فان
كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل فان اقسام
الجواهر خمسة فان قلت قولكم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولي منقوض
بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس الهيولي قلت المراد ان الجوهر ان
كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولي فلا انتقاض والجواهر ليس جنسا لهذه
الاقسام والا لكان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك لان
النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة فلا تكون مركبة والا لزم
انقسام الماهية البسيطة. اي لو فرضنا لان الحال في المنقسم منقسم على ما

فلا يكون الماهية الا بسيطة بسيطة اصلا فان قلت تركيب الماهية من
الجنس والفصل تركيب عقلي لا خارجي حتى يلزم انضمام الى احدهما
قلت لو كان الجوهر جنسا لكانت النفس مركبة من الجنس والفصل
لاتحادهما في الخارج مادة والآخر صورة فيكون في الخارج مركبة من المادة
والصورة فيلزم المحذور وفيه بحث ذكر في شرح حكمة العين ثم ارادة
تلخيص الى هنالك واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء اما الكم
والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع وان يفعل وان
ينفعل اما الكم فهو الذي يقبل الزيادة والمساواة واللامساواة لذاته
وانما قيد بقيد لذاته ليخرج الكم بالعرض كالشكل او لكونه موجودا
في محل الكم كالبياض او لغير ذلك والكم ينقسم الى منفصل ومتصل لانه
ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية
للآخر فهو المنفصل وهو العدد وان كان فهو المتصل وهو ان لم يكن

قار الذات فهو الزمان وان كان قار الذات فهو المقدار كالخط

والسطح والكم اي الجسم التعليمي فان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو

الخط وان قبل في جهتين فهو السطح وان قبل في الجهات الثلث فهو الجسم

التعليمي فهو الامتدادات التي تحصر سطح او اكره فان قلت انت

نعم قلت الكم المنفصل هو العدد والمص قال هو كالعدد فعبارتك

تقتضي انحصار الكم المنفصل في العدد وعبارة المص تقتضي عدم انحصار

فيه و بينهما تناقض وايضا العدد الفرد كالسبعة مثلا فيه الواحد المتوسط

بين الباقي من الاحاد المنقطعة فيكون حدا مشتركا بين ثلاثة وثلاثة

قلت الجواب عن الاول ان المص قد ثبت بل نبه لنا على ان غير العدد

ليس كما منفصلا وايراده ولا يليق بشرح هذا المختصر لمعرفة

ذلك ما قاله بعض المتقدمين ان الكم المنفصل اما قار او غير قار

وهو القول فان اجزاءه لا توجد معا وليس منها احد مشترك بين ما قبله

وما بعده وعلى الجواب الثاني لبطلت نوعيتها الواحدة الكائنة بين الثلثة

من الثاني انه لو فرض في السبعة مثلا

احاد مشتركة بينها واحدة متوسطة

وذلك لان الواقف المتوسط لما كان صار مشتركا بين الجانبين ولم
يعتبر مع احدهما دون الآخر لكن صار مشتركا بل يجب ان يعتبر عند ذلك
مع كل واحد منهما فصار المجموع ثمانية فقد بطلت نوعيتهما عند هذا التركيب اما
الكيف فهو هيئة في ثبات لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والعرض متناول
المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار وجوده في نفسه والهيئة باعتبار حصوله
وبقوله لا يقتضي قسمة احتراز عن الكم وبقوله ولا نسبة احتراز عن الاعراض
النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة والنقطة فالاولى ان يقال في تعريفه
هو هيئة في ثبات لا يقتضي القسمة واللاقسمة ولا النسبة ويقسم الكيف الى اربعة
انواع لانه اما ان يكون مختصا بالكمية او لا والثاني اما ان يكون محسوسا
او لا والثاني اما ان يكون استعدادا او لا وهو الكيف المختص بذوات
الانفس والكيفيات المحسوسة اما ان يكون راسخة كحلاوة العسل وملوحة
ماء البحر وتسمى انفعاليات واما ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة

بالوجل وتسمى انفعالات فان قلت لم خص بعض الثانية بالانفعالات
مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال الحواس عنه قلت لان نسبة
اسم الانفعال اليه ابلغ من نسبة الانفعال بحسب الثانية بالانفعال
بخلاف الذاتية فانها لسرعة زوالها كانها نفس الانفعالات وقد تخص الثواني
بالانفعالات والكيفيات النفسانية ان كانت غير راسخة
سميت حالات كالكتابة في ابتدائها وان كانت راسخة سميت ملكات
كالكتابة اذا استحكمت وكذا العلم وساير الصناعات والكيفيات
الاستعدادية تسمى قوة ان كان استعدادا نحو اللاانفعال
كالصلابة والقوة وان كانت استعدادا نحو الانفعال كاللين والكيفيات
المختصة بالكميات اما ان يكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث
والتربيع المختصين بالسطح والاستقامة والانحناء المختصين بالخط
او بالعدد كالزوجية والفردية واما الاين فهو حصول الشيء في مكانه

الطبيعي

الحقيقي ككون زيد في سكانه الذي هو يخصه او الغير الحقيقي ككونه في البيت او
السوق او في البلد اي الاقليم واما متى فهو حصول شيء في زمانه الحقيقي
ككونه الكسوف في ساعة كذا او الغير الحقيقي ككونه في يوم كذا او في شهر كذا
او في سنة كذا واما الاضافة فهي النسبة التي يعرض للشيء بالقياس كالابوة
والبنوة فان الابوة نسبة تعرض للاب بالقياس الى البنوة التي هي
نسبة ايضا والبنوة نسبة ايضا للابن بالقياس الى الابوة التي هي نسبة
ولذا سميت الاضافة نسبة متكررة واما الملك فهو كون الجسم في محيط
لكله اي بعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقال المحاط ككون الانسان
متقمصا او متنعلا واما الوضع فهو كون الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها
الى بعض نسبة والى الامور الخارجة كالقيام والقعود واما الفعل فهو نسبة
تعرض للشيء بسبب تأثيره في غيره كقطع القاطع ما دام قاطعا واما الانفعال
فهو هيئة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كتسخن الى صلبنس بسبب التأثير

التسخن ما دام يتسخن فان قلت المص قد جعل كلا من المقولتين الاخيرتين صح

والناظر في كل هيئة يحصل من تأثير وتأثر انهما من المقولتين بل

يريدون بان يفعل الهيئة الحاصلة في المتأثر حينما وبان ينفعل الحاصل

في المتأثر ما دام يتأثر وانت قد جعلت الاين ومتى والملك والوضع

نفس النسبة والمصحح لها هيئة يحصل من النسبة قلت اما عرض

الاول ان الهيئة المعتبرة حال التأثير والتأثر غير ثابتة فورد المثال

ما دام ينقطع وما دام يسخن مثلا الثاني ان تلك الهيئة غير ثابتة فكذلك

وان ثبتت فلا شبهة انها تكون من اقسام الكيف فلو كانت جعلها

تلك المقولات نسبة ناسبا لبعض المحققين لا هيئة كما جعله بعض قال

قلت ثبوت الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال اضافة فكذلك

وان ثبتت فلا شبهة ان يكون انها من اقسام الكيف فكانت الا ان

المقولتان بالحقيقة داخلتان تحت الحركة فان كلا منهما هيئة

ليست بقارة الذات بل لا تزال تتجدد وبعضهم جعلها داخلتين تحت

النسبة

بناء على انها اثر والشيخ قد مر والكلام في هذا الموضع طويل لا يليق
بهذا المختصر الفن الثاني في العلم بالصانع سبحانه وهو مشتمل على
فصول فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو
يكون قابلا للعدم الخ واجب الوجود وهو ما لا يكون وجوده من غيره
موجود وهو واجب لذاته لانه ان لم يكن في الوجود موجود هو واجب
لذاته يلزم منه الخ لان الموجودات باسرها ح يكون جملة مركبة
من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك الجملة الى علة موجبة مستجمعة
لشرائط وارتفاع الموانع لان تلك الجملة الممكنة وكل ممكن محتاج الى
علة موجبة فتلك العلة لا يجوز ان يكون نفس الجملة لان العلة
الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء بالذات لا
يكون نفسه ولا جزءه ولا جميع اجزائه لان جميع اجزاء الشيء نفسه لامتناع
ان يكون جزءه والا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل بعضها بعينه او خارجا

علته لان خروج شيء بعض بي سبب عدم خروج بعضها اجزائه بعين

و لا بعض اجزائها اذ لا يكفي بحسب بعض اجزاء الشيء في تحققه فانه كيف

يتوقف على الجزء المفروض يتوقف على سائر الاجزاء والعلة الموجبة

المستجمعة لحصول الشرائط وارتفاع الموانع مما يكفي بحقيقته [illegible] معلولها

فهي اذن علة خارجية والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته

فيلزم وجود الواجب تعالى تقرير عدم [illegible] وهو [illegible] فان قلت ادعى البداهة

في ان علة الجملة خارجية وليس كذلك فان ذلك يتوقف على العلم

بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات منبهات

والبديهي قد يحتاج اليها فانها متفاوتة في الجلاء والخفاء فصل في

ان واجب الوجود نفس حقيقته اي [illegible] وجود واجب الوجود نفس

حقيقته والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها عارضا لها وكلاهما لا يسال الى

شيء منها اما الاول فلانه يلزم تركب حقيقته وكل مركب فهو ممكن بحسب

والظاهر

لظهور بطلان هذا القسم نركه المصنف واما الثاني فلان وجوده
لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا الى حقيقته افتقار
الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون
مفتقرا الى غيره وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل
ممكن لابد له من موثر فلوجوده موثر فذلك الموثر ان كان نفس حقيقته
يجب ان يلزم ان يكون موجودا قبل وجوده لان العلة الموجبة لابد ان يجب
تقدمها عليه بالوجود اذ المفيد للوجود لابد ان يكون له وجود حتى يفيد
غيره الوجود بخلاف المستفيد للوجود اي العلة القابلة فان المستفيد
للوجود لابد ان يكون موجودا حتى يقبل الوجود من غيره والا يلزم
تحصيل الحاصل لكن كون الشيء موجودا قبل الوجود ظاهر البطلان
فلم يكن الموثر فيه نفس تلك الحقيقة وان كان الموثر غير تلك الحقيقة يلزم
ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى موثر منفصل فلم يكن واجب

لموثر فيه بسبب تلك الحقيقة وان كان الموثر غير تلك الحقيقة يلزم ان
يكون الواجب بذاته محتاجا في وجوده الى موثر منفصل بل لم يكن واجب ذا
وجوده هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون الموثر فيه حقيقته من حيث هي
هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم كما لقابل قلت قد ذكرت في
جوابه في خلال التعريف • فصل في ان وجوب الوجود جنسه ذاته
انه • وجوب الوجود اي استحقاقية الوجود نفس ذاته بمعنى وكذا
تعينه اي تشخصه نفس ذاته اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا
على حقيقته لكان محتاجا الى حقيقته احتياج الحال الى المحل فكان معلولا لذاته
والعلة ما لم يجب وجودها لا توجد المعلول فان العلة يجب وجودها اولا
ثم يجب بها وجود معلولها ضرورة وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات
اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبها
بالغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته والواجب لغيره وهو محال فان

ذلك

ذلك الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود بالذات
قبل نفسه هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات
مغايرا لهذا الوجوب بالذات التي هو معلول ذاته وح لا يلزم
تقدم الشيء على نفسه بل غاية ما لزم من ذلك ان يكون هذا الوجوب مسبوقا
بوجوب آخر ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام
الى ذلك الوجوب ونقول لو لم يكن نفس ذاته لكان معلول
ذاته والعلة تجب اولا ثم توجب المعلول فيكون ذلك الوجوب مسبوقا
بوجوب آخر فان لم ينته الى وجوب هو نفس ذاته يلزم ان
يرتقي الى غير النهاية وجودات مترتبة غير متناهية تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا واما الثانية فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته تع
لكان معلولا لذاته لاحتياجه الى ذاته ح والعلة ما لم تتعين لم
توجب المعلول لانها ما لم تتعين لم توجد وما لم توجد لا توجد المعلول

فما لم يتعين لم يوجب المعلول ليكون التعين حاصلا قبل نفسه وهو مح
محال قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا التعين بل
لو كان بغيره ينقل الكلام اليه فان لم ينته الى تعين هو ذاته يلزم
التسلسل وانه مح   فصل في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين
واجب الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود الخ
واجب الوجود واحد نوعه منحصر في شخصه لانا لو فرضنا موجودين واجبي
الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود لامحالة فلابد لهما من
مميز وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون ولا سبيل
الى شيء منهما اما الى الاول فلان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان
وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما لكونه مشتركا بينهما
فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة وهو خلاف
ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود [illegible] واما الى الثاني

فلان

فلان كل واحد منهما يكون مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز
وكل مركب يحتاج الى جزئه الذي هو غيره فكل محتاج الى غيره ممكن فيكون
كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا كل واحد منهما واجب الوجود
هذا خلف قلت انما يلزم التركيب ان لو كان ما به الامتياز مقوما
لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز عارضا قلت فما به الاشتراك
وهو وجوب الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما
او عارضا لهما فان كان الاول يلزم تركيب حقيقة كل منهما من
كون ما به الامتياز داخلا فان الاشتراك في الذاتي يستلزم
الامتياز بالذاتي على ما بين في علم المنطق وهذا ان كان
الثاني فكان ما به الامتياز العرضي تعينا لا محالة وقد بينا ان
التعين نفس حقيقة واجب الوجود وهذا ان كان الثالث فلو
ظاهر لانا بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود على ان

ما بينا ان تعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات ذلك
ذلك التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا
في شخصه بالضرورة . فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع الجهات
واجب الوجود واجب من جميع الجهات اي ليس له حالة منتظرة
فيكون لان ذاته كافية في حصول جميع ما له من الصفات وما كان
كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون واجبا من جميع الجهات
اما الكبرى فواضحة واما الصغرى فلان ذاته لو لم تكن كافية في حصول
جميع ما له من الصفات لكان شيء من صفاته من غيره فيكون
حصول ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته لعدمها ولو كان
كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر
عن ذلك الغير والا لما امكن ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها
فان كان مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره هذا خلف

بقطع النظر عن ذلك الغير وقد كان المفروض ان وجود هاتين غيرها
بنفسه وان كان مع عدمها لم يكن عدمها بعينه لانا فرضنا ان ذلك
الغير موجودا ان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها يقتضي
بعينه بنفسه فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته ليست كافية في
حصول صفات الاضافية كالمبدائية والى التعبة والرازقية
والصانعية لانا انه لو لم يكن ذاته كافية لكان شيء من صفاته من غيره حتى
يكون حصولها من ذلك الغير علة لوجود او دخيلة علة لعدمها لم لا يجوز ان
يكون مصدق ذلك بان يكون حصول بعض الصفات من ذاته مع
غيره فان قطع النظر عن الغير اقتضى عدم شيء منها لزم ذلك على انه لو اقتضى
ذلك فلان انه لو كان وجودها مع عدم تلك الصفة لم يكن عدمها من غيره
قلت هذا اخير وارد اما الاول فلان الكلام في الصفات الحقيقية دون
الاضافية والسلبية اذ لو كان حصول صفة له من غيره لكان يلزم

لم حضوره وجوده يتحقق الذات فحينئذ حضوره وغيبته عنها لا يستلزم

الا يكون الشيء موجودا مع انتفاء شرط علته فيعود المحذور

فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده لانه

واجب الوجود لو شارك الممكنات في وجوده والا فالوجود

من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد عن الماهية

اي العروض لها او لا يجب له شيء منهما والكل باطل اما الاول فلانه

يقتضي ان يكون وجود الممكنات مجردا فيعرض لماهياتها وهو

مح لانا نعقل المسبع مع الشك في الوجود الخارجي فلو كان وجود

المسبع مع الشك في وجوده نفس حقيقته لكانت الحقيقة الواحدة معلوما

ومشكوكا في حالة واحدة فيه مح واما الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجود

الواجب عارضا لماهيته وقد بينا تجرده عنها واما الثالث فلانه

لو لم يجب الوجود من حيث هو هو شيء من التجرد واللاتجرد كان كل واحد

منهما

منها ممكنا لا يمكن تمييز افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده الى الغير
فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف فاذن وجود الواجب
غير مشارك لوجود الممكنات بل مباين له مع كونهما مشتركين في مطلق
الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك وهذا سر يعرفه من كشف له من السبحات
فان قلت يا المبيع مع الشك في وجوده في الخارج لا يقتضي ان
ان يكون وجود الممكنات عارضا لماهياتها فان للمثال
الجزئي لا يثبت به الحكم الكلي وايضا لا نم انه لو لم يجب ان يكون من التجرد
واللاتجرد كان لكل منهما بعلة وانما يلزم كذلك لو كان التجرد وجوديا
وهو مم قلت الجواب عن الاول ان نعقل المبيع مع الشك في وجوده
يكفي في انتقاض الحكم بان وجود الممكنات باسرها مجرد وانه في
صدر ذلك والجواب عن الثاني ان كل ممكن لا بد له من علة الا انه اذا كان
عدميا كانت علته عدم علة وجوده فان عدم العلة علة لعدم المعلول

فصل في ان الواجب عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما
لان العلم هو حصول حقيقة الشيء المجرد عن المادة ولواحقها فالباري
عالم بذاته و واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته مجردة عن المادة وكل
مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب الوجود عالم بذاته اما الصغرى فلان
ذاته لو لم يكن مجردة عن المادة لكانت جارية كانت منقسمة الى
الاجزاء وكل منقسم الى الاجزاء فهو مفتقر اليها وكل مفتقر الى الغير فهو ممكن فيلزم ان
يكون واجب الوجود ممكنا هذا خلف واما الكبرى فبيانها هو موقوف على
تمهيد مقدمتين الاول ان ادراك الشيء هو نفس حصول صورته عند المدرك
لا امر تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير حصول ماهيته
ومعناه وهو باطل خلاف ما قررنا في موضوع الثانية ان كل مجرد
عن المادة ولواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة عنده
فيكون وجوده لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة فان وجوده لغيره

لا لنفسه

لنفسه وكل ما لا يحصل بنفسه لا يمكن ان يحصل له شيء اذ الايصال لا يكون
بالحقيقة ربما هو حاصل له واعتبر بالسواد القائم بالجسم فانه لو كان
قائما بذاته لا لغيره وبالنور القائم بالجسم الذي هو ظهور للجسم فانه
لو كان بنور بنفسه لكان نورا لنفسه اي ظهورا لنفسه وهكذا
حال الصورة العقلية المجردة فانه لما كان حصولها لا لتعلقها كانت
هي بنفس تعقلها ظهرت مت بذاتها تعقلا لذاتها لا لغيرها فكانت
مدركة لذاتها لا داء قد تحقق بهذا التنزل كان المجرد عالما بذاته لان
ذاته حاصل عنده بما عرفت في المقدمة الثانية فيكون عالما
بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة الشيء المجردة عن المادة
ولواحقها عند جمع الكل ايضا هذا لا يعقل الشيء لذاته
لا ينتقض التغاير بين العاقل والمعقول لان العلم هو حصول حقيقة
الشيء المجردة عند المدرك وهذا الامر حقيقة الشيء المغاير لذاته

حصول

للمدرك فلا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم لان كلا واحد يعقل
ذاته لذاته والا لكان نفساه احدهما عاقل والآخر معقول هذا خلف
هذه المقدمة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو الا يقال
نعقل الشيء اشياء مقتضى التغاير بينهما لان التعقل هو حصول الشيء
واضافة الشيء الى غيره مقتضى التغاير بينهما فلو كان الشيء يعقل ذاته
يلزم ان لا يكون العاقل مغايرا للمعقول هذا خلف فاجاب بان
تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بينهما لان العلم هو حصول حقيقة
الشيء المجردة وهذا اعم من حصول حقيقة الشيء المغايرة فلا يلزم من
كذب الاخص كذب الاعم على انه لو وجب ان يكون العاقل مغايرا
للمعقول لا يمتنع ان يدرك واحد من الناس ذاته والا لكان لم
نفس ان احدهما عاقل والآخر معقول هف فاقول كلا واحد من
الناس يعقل لذاته واما ان الاضافة تقتضي التغاير فنقول كم

فانه

ثم قد يصح ان يقال ذاتي وذلك مثل ان المضاف والمضاف
اليه شيء واحد نوعا لا بد لبعض الشخصين بوجه من الوجوه هما كذلك
فان قلت المعقول صورة كلية مجردة عن اللواحق اي جزئية
والعاقل نفس شخصية واحد بها غير الاخرى ذاتا واعتبارا
وايضا امتناع ان يكون لكل واحد منهما نفسان بهذه الصفة
ثم قلت تلك الصورة ان كانت طبيعة ذاتها فذاك وان
كانت مغايرة لها لا بد ان يكون ما وراءها لذاتها التي هي
المعقول في تمام الحقيقة فيلزم اجتماع المثلين وهو محال وفيه نظر
وفي هذه المواضع ابحاث دقيقة لا يليق ايرادها في شرح
هذا المختصر فليتامل وزيفها

فصل في ان الواجب لذاته

عالم بالكليات اذ الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا
للمعقولات كلها لان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها

وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عاقلا للمعقولات
كلها فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما
الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان
يعقل وهذا بديهي لا اشتباه فيه فان الحكم بجواز الشي معقولا
بتجرده عن المادة ولواحقها اذا فرض جوهر مجرد عن المادة وعلائقها
لم يمنع ان يصير معقولا فيمكن ان يصير معقولا فان قلت الواجب
لذاته مجرد وهو يمتنع ان يعقل قلت امتناع تعقل الواجب لذاته
معقولا للبشر لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسه وكل ما يمكن
ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لان الحكم
وكل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات فكل مجرد يمكن
ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات يمكن ان يقارن
صور المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة

المعقولات

المعقولات في العقل وكلما يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج
لان صحة مقارنة المعقولات له لا يتوقف على حصوله في العقل لان حصوله
فيه نفس المقارنة فلو توقف صحة المقارنة للمعقولات له على حصوله في العقل
يلزم توقف صحة الشيء على وجود المتأخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان
يقارنه صور المعقولات في الخارج فالواجب لذاته يمكن ان يقارنه
صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للواجب الوجود يجب وجوده له
والا لكان لصفاته منتظرة وانه محال فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا
لسائر المعقولات وانه محل لذاته فاذن الواجب يجب ان يكون
عاقلا للمعقولات كلها وهو المطلوب فان قلت لا يلزم من كون الواجب
عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم
في بيان ذلك اذ هو الكبرى في القياس قلت قد لزم من كلامنا ان كل
مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فنقول وكل ما يمكن للمجرد

فهو واجب الحصول اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه من القوة الى الفعل
موقوفا على استعداد مادته لقبول الفيض من المبداء الاول فكان
له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن ثبت الكبرى ايضا فان
قيل لو كان البارى تع عالما بالشي لابد ان يكون بصورة حاصلة فيه
لكان فاعلا لتلك الصورة لامتناع احتياجه الى الغير في شي من احواله من
الاحوال والصفات فيكون قابلا لتلك الصفات وهو ظاهر وذلك
ممتنع لان القابل هو الذي يستعد للشي والفاعل هو الذي يفعل
الشي والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن
الاخر فيلزم ح كونه مركبا منهما وهو محال لما مر مرارا قلنا لم لا يجوز ان
يكون الشي الواحد مستعدا للشي المتصور ومفيدا له من غير لزوم
التركيب فيه وهذا لان معروضه مستعد للشي المتصور له لا يمتنع
ان يتصور ومعروض كونه فاعلا له انه يستعد في العلية على ذلك المتصور وانها

ليسا متنافيين ليكونا اثر الامرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب
ورد المصنف على من زعم ان علم البارى تع بالاشياء نفس ذاته
لا حصول صورها في ذاته فرارا من لزوم كونه فاعلا وقابلا معا
فان من المعتقد ان علمه بالاشياء نفس ذاته المعتقد نفي كونه
عالما بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات
العالم وفيه نظر لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم غير متجدد ولا يكون
المعلوم حاضرا عند العالم فان البرهان على وجوب حصول صورة
المعلوم في العالم لم يقم الا فيما هو كذلك لا تعتبر شرط التعقل مطلقا
هو مجرد الحضور لا الحصول على نعت الانطباع والكلام فيه طويل لا
يليق في مثل هذا المختصر   فصل في ان الواجب لذاته عالم
بالجزئيات على وجه كلي لا علمه اسبابها فوجب ان يكون عالما بها
لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لكان

بها لكن لا يدركها مع تغيرها ولا يكون يدرك تارة بنحو انها
موجودة غير معدومة الخ   الواجب لذاته عالم بالجزئيات على
وجه كلي اي على وجه لا يتغير بتغير تلك الجزئيات لا يعلمها بما انها متغير
بتغيرها ولنمثل لك كيفية ذلك بهذا المثال وهو ان نفرض سجلا
مكتوبا يشتمل كتابته على سطور فيها كلمات مؤلفة من حروف
والعالم بجميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف دفعة
يكون عالما بما فيه على وجه كلي لا يتغير والناظر فيه الذي ينتقل نظره
من سطر الى سطر ومن كلمة الى كلمة ومن حروف الى حروف من
غير ان ينفصل بتفاصيل سطورها وكلماتها دفعة بل على ترتيب
الزماني واحدا بعد واحد يكون عالما بما فيه على وجه جزئي وكذلك
المدركات فنقول علمه تعالى بالجزئيات على وجه الاول اما
بعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها جميعها بالتمام لانها غير محتجبة عن

ذاته

ذاته ثم توجب ان يكون عالما بها لان العلم التام بالعلة
التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم التامة لا يتم من غير
العلم بوجه استلزامها بجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يستدعي العلم
بلوازمها المترتبة بالطول [illegible] فهو انه تعالى لما كان يعلم ذاته على
...نا ما يعلم المعلول الاول وما بعده من حيث وجوبه وانتهائه
...الى في سلسلة المعلولات المترتبة ويدخل في ذلك سلسلة
الحوادث من جهة كونها جميعا ممكنة محتاجة اليه احتياجا [illegible]
...يعلم جميع احادها واما انها لا يعلمها على الوجه الجزئي المتغيرة
...فلان عند تغير المعلوم ان لم يتغير علمه يلزم الجهل لان مطابق النسبي
...فلا يمكن ان يجيء ... ما يخالفه بوجه وان تغير يلزم ان يكون متغيرا
...الذات بجهة واما المثال الذي اورده المص فظاهر لان
...ب ان يكون علمه تعالى بالجزئيات على نحو كلي مثل ان يعقل ان

للشمس يعرضها كسوف بعد حركة كذا ان كذا انما يأتي في عقدة
الرأس فان ما يعقله لا يمنع الحمل بل يكثر من وهذا غير كاف
في العلم بوجود قبله ومعه وبعده ولما لم يكن آلى اصل في صحة الله تعالى
سوى ما ذكرنا لا عرفت لم يعلم الجزئيات في الاعلى وجه كلي
فصل في ان واجب الوجود مريد للاشياء وجواد اما ارادته
فلان كل ما هو معلوم عند المبدا الكونه وحيثه كونه وغير هو حر عن ساف
لما هيته فايض عن ذات المبدا ودى له المقتضى فذلك مرضي له
وهذا هو الارادة واما جوده فنقول الواجب لذاته اما ان
يفعل لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في
الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق والاول باطل
لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر فتعين الثاني وهو
المراد واجب الوجود مريد الاشياء وجواد والا

هو كون الفاعل عالماً بفعله إذا كان ذلك العلم سبباً لصدوره
عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره والجواد إفادة الخير والإنعام
من غير عوض ومن غاية فتحقق الجود فإن من يهب ليستفيض معاملة
وينال العوض كان مستعيضاً عن هو وغيره حتى الثناء والمدح والتخلص عن
المذمة والتوسل إلى أن يكون على الأحسن أو على ما ينبغي فجواد
ليتشرف أو ليحمد أو ليحسن بما يفعل فهو مستفيض غير جواد فالمراد
هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي لشيء
يعود إليه إذا أنه هو مريد فيدل عليه كونه هو عالماً بفعله مع أنه لا
مكره له على الفعل فإن الكل فائض منه وفيضانه عنه غير مناف
لذاته حتى يكون كارهاً فهو إذن راض بفيضانه وهذا هو الإرادة
ولكن ليس معنى المريد كونه بحيث يصح أن لا يريد دائماً أنه جواد
فلا أنه إنما يفعل لقصد وشوق إلى الكمال أو يفعل لأنه نظام الخير في

الوجود فيفيض منهما منه على الخلق كلهم كل ما هو لايق بهم لا العوض

والشوق والاول يح لما بين ان واجب الوجود ليس له كمال

منتظر فنقول انه افاض الجود على الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما

ينبغي بلا عوض ولا منفعة تعود الى ذاته فهو اذن جواد والملاك

اكرم الجواد على غيره مجاز   الفن الثالث في الملائكة وهم

العقول المجردة وهو مشتمل على فصول فصل في اثبات العقل اقول

يريد ان يثبت العقل وهو جوهر المفارق الذي لا

يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف والاستكمال فنقول

قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر منه

واحد منها لا غير فانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك

الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا لا جايز ان يكون عرضا و وجود

الا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة له لما بعث ح وجود العرض قبل

الجو

الجوهر يستحيل والا لزم قيامه بنفسه لانه يحتاج في وجوده الى الجوهر فيتاخر
عن نفسه فتعين ان يكون جوهرا وح اما ان يكون هيولى او صورة او جسما
او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الاقسام ولا جائز ان
يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل دون الصورة فلم يكن صدورها
عنه متقدما على صدور الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها
لا تتقدم بالعلية على الهيولى والا لوجب تشخصها قبل الهيولى
ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في
الخارج لم يؤثر في وجود الشيء لكن اللازم باطل لان الصورة
المشخصة محتاجة في تشخصها الى التناهي والشكل المانعين عن
الهيولى ولا جائز ان يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور
الجسم عن شيء بدون صدور كل واحد من جزئيه ممتنع لان صدور
ان
منه انما يكون بعد صدور جزئيه المتقدمين واذا كان كذلك فاما

يكون مصدرا لكلا الجزئين منه معا بلا واسطة وح كان البسيط مصدرا لاثنين
وهو مح وان يكون صدور احدهما بواسطة الاخر وح يلزم ما مر ايضا
ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو
مح لان النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام والا فلا فرق بين
النفس والعقل فتعين ان يكون عقلا وهو المط فان قلت
لانه لو كان جسما لكان صدور كلا جزئيه بلا واسطة
او احدهما بواسطة الاخر لم لا يجوز ان يصدر عنه احدهما كالصورة
مثلا بلا واسطة والاخر كالهيولى بواسطة غير الصورة فتلك
الواسطة لا يجوز ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور معلولين عنه
في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدورها بواسطة الصورة
ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة فيرجع حاصل الامر
الى صدور احدهما بتوسط الاخر فان قلت لانم ان العقل متقدم

في تأثيرها الى الجسم ولا حاجتها في التعقل اليه لا يلزم حاجتها اليه مطلقا
والا لدامت منتفعة به لكنت لو كان النفس هي المعلول الاول
لكانت هي علة لما بعدها فلم يحتج الى الجسم في التعقل ايضا
والا لزم استكمال الشريف بالخسيس فصل في اثبات
كثرة العقول اي اقول العقول كثيرة لان المؤثر في الافلاك اما ان
يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا او يكون بعضها مؤثرا في بعض
لا جائز ان يكون واجبا والا لكان مصدرا للامور كثيرة سواء
كان مصدرا لواحد منها او لاكثر اما على الثاني فظاهر واما على
الاول فلتركبه من الهيولى والصورة ولا نفسا لما مر ان فعل
النفس يتوقف على الجسم ولا ان يكون بعضها مؤثرا في بعض
والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي واما ان يكون المحوي علة
للحاوي ولا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس واصغر من الحاوي

اما انه اصغر فظاهر واما انه اخس فلكونه في سلسلة الممكنات المترتبة
ابعد من المبدا الاول والاخس والاصغر استحال ان يكون
سببا للاشرف والاعظم على ما تشهد به الطبع السليم والذهن
المستقيم ولا سبيل الى الاول فانه لو كان الهيولى علة لوجود
المحوي لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود الهيولى لان
وجوب المعلول ووجوده متاخر عن وجود العلة واذا كان
كذلك فعدم المحوي مع وجود الهيولى لا يكون ممتنعا لذاته والا لكان
وجوده متاخرا عنه وقد فرضناه متاخرا عنه هف واذا كان
عدم المحوي مع وجود الهيولى ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود
الهيولى ممكنا لان معية عدم المحوي ووجود الخلاء معية ذاتية لا ينفك
احدهما عن الاخر فلا يتفاوتان في الامكان والوجوب واذا
كان الخلاء مع وجود الهيولى ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته ممتنعا

لغيره

بغيره بعد ما ذكر ان الاجسام الفلكية ليس بعضها علة لبعض فتعين
ان يكون المؤثر هو العقل ولا جائز ان يكون عقلا واحدا
لاستحالة صدور افلاك شتى عن عقل واحد لما بينا ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد فاذن المؤثر في الافلاك عقول متكثرة
فوق الوجود عقول متكثرة وهو المطلوب فان قلت ما بينتم في الافلاك
ان المؤثر لا يجوز ان يكون عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل
اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاعراض يستحيل ان تبقى موجودات
قائمة بذواتها فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول
واشرف منه والعرض اضعف وجودا من الجوهر قال
الى ان ينتهي بحسب الوجود وهو العقل الثاني معا الى آخر القول
الى ان ينتهي الفلك الاعظم والعقل الذي هو علة الجوهر وهو العقل
الثاني معا في رتبة الابداع لكنهما جعلوا لهما جهة واحدة في درجة واحدة

وهي العقل الاول كما ستعلم فيه لان العقل الذي هو علة الحركة متقدم
على الحركة والفلك الذي هي ليس بمتقدم عليها لامر فكان من الواجب ان
يكون متقدما عليه لان ما مع المتقدم متقدم كما ان ما مع المتأخر
متأخر والسر فيه ان العقل الذي هو سبب الحركة متقدم عليه بالعلية
وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا
يكون الا كذلك والا لزم اجتماع علتين على معلول واحد فان
المتقدم بالعلية على الغير يكون علة له لا محالة بخلاف ما مع المتأخر
فانه ما مع المتأخر جاز ان يكون متأخرا اذ من الشيء عدة معلولات
ليس بمستنكر اذا كان فيه اختلاف جهات فكان كل واحد من الفلك
والحركة كل واحد منهما محكوم لذاته وذلك لا يوجب الخلاء لان الخلاء انما يلزم
من ذلك لو كان يلزم من وجود الفلك وجود الحركة وذلك غير ممكن اقول
هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الذي

والجسد

والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته واذا كان كذلك جاز ان ينعدما
اذ شأن الممكن ذلك لكن جواز انعدامهما يقتضي الخلاء هف فاجاب
بان انعدامهما لا يقتضي الخلاء فضلا عن جواز انعدامهما لان عند
انعدامهما يكون الامر كما هو الآن فوق المحدد فكما ان فوق المحدد
لا خلاء ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء كما سبق يكون الفلك
السابع كذلك اذ هو حينئذ يصير محددا لا بالخلاء انما يلزم لو وجد الحاوي
مع عدم المحوي اذ حينئذ عدم المحوي يكون الحاوي محيطا بالخلاء ضرورة
لكن وجود الحاوي مع عدم المحوي غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن
مستلزما للمحال فان قلت كل منهما ممكن فيكون المجموع ممكنا
قلت انما يكون المجموع ممكنا لو امكن اجتماعهما وهو ممنوع فان
الممكنين قد يمتنع اجتماعهما ككون زيد كاتبا الآن وغير كاتب الآن
فصل في ازلية العقول وابدية ابدانها الخ اقول

العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان واجب الوجود مستجمع لجميع ما لا بد منه
في تاثيره في العقل الاول والا لكان له حالة منتظرة هذا خلف
فيكون العقل الاول ازليا لان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته المستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع والعقل ايضا مستجمع لجميع ما
لا بد منه في تاثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اي للعقل
الاول فهو حاصل له بالفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادثا
بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق بمدة فلم يكن مجردا هذا خلف
واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا ازليا لوجوب وجود
المعلول عند وجود العلة التامة وهكذا نقول في العقل الثالث
والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر ولا بد ان نبطل ما
حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا
لكان ماديا لان كل حادث مسبوق بمادة هذا خلف واما انها

ابدية

ابديته فلانه لو انعدم شي منها لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده
اذا نعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده غير معقول بل هو السالك
تعالى او شيء من العقول فاما بلا تغيير والحو ادث وهو مح لان
النفوس شان ماله تعلق بالمادة. قال فصل في كيفية توسط
العقول بين البارى تعالى وبين العالم الجسماني اقول
قد ثبت ان واجب الوجود واحد من كل جهة متعال عن ان
يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات متكثرة ومعلوله
الاول هو العقل المحض الذي لا يتعلق بالمادة لا بحسب ذاته ولا بحسب
احوال ذاته وهو اول معلولات العقل لكن الافلاك فيها
كثرة على ما يدل على ذلك اختلاف حركات الكواكب فيكون
مباديها العقلية كثيرة لما ثبت ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم ليس كثرة فالاول لم يصدر الفلك

الا بعض الذي فيه كثرة من جهة تركيبه من الهيولى والصورة فمنشأ تلك
الجهة تلك الكثرة ليست باعتبار صدوره من واجب الوجود لأن له
بعضها له من ذاته وبعضها له من علته فإذا ما له من ذاته الإمكان وله
من علته حصلت فيه كثرة بهذا الاعتبار فإن المعلول الأول لماهيته
ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فيلزمه وجوب الوجود
بالغير الذي هو الواجب وإمكان الوجود لذاته فيلزم باعتبارين من
الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر مبدأ
للفلك التاسع والمعلول الأشرف يجب أن يكون تابعا
للجهة التي هي أشرف في العقل يجب أن يكون مناسبا للعلة
ومناسب لها فيلزم بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ
للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك التاسع
وبهذا الطريق يصدر من كل عقل عقل وفلك إلى أن تتم الأجرام السماوية

ولايم

ولا بد من الانتهاء الى جوهر عقلي وجرم سماوي اذ لو لم ينته لزم
التسلسل المحال ولكانت الاجرام غير متناهية وهو محال ولا يجوز
ان ينقطع العقول قبل انقطاع السماويات والا لبقي مختلف
من السماويات غير مستند الى علة والعقول تكثرت اقول عددا
من الافلاك فانه لا بد ان ينتهي ذلك الى العقل التاسع
فيحصل منه فلك القمر وعقل عاشر فيحصل منه الهيولى العالم
العنصري وصورها المختلفة لاستعدادات مختلفة في الهيولى
وتسمى بالعقل الفعال لكثرة فعله وتأثيره في عالم العناصر ويحصل
استعداد الهيولى لقبول الصور من جهة العقل المفارق اذ لا تغير
الا استعداد لعدم التغير في العقل المفارق بل الهيولى يعرض له
الاستعدادات المختلفة بواسطة الحركات الدائمة السماوية
فكل حادث مسبوق بحادث اخر لان الحادث اما ان يوجد دائما

او يوجد حوادث اخر لا تستحيل الى الاول وهو اللازم وبطلانه
اى ذنب ممنوع على الثاني واذا كان كل حادث مسبوق
بحادث اخر فاما ان يوجد تلك الحوادث بطريق الاجتماع او على
التعاقب والتوالي لا سبيل الى الاول والى الثاني امور لما تقرر في
الوجود علي انهما متعين ان توجد على التعاقب فيقبل كل حادث
حادث لا الى الاول وان قلت لا نزاع ان اى ذنب اذا لم يوجد اولها
يلزم ان يوجد بعد حادث اخر لا يجوز ان يكون اول الحوادث
قلت ما هو اول الحوادث اما ان يكون ممتنعا ام هو حادثة
او قديمة وان كان الثاني يلزم قدم الحوادث وهو مح كتعين الاول
فلم يكن الاول الحوادث ممنوع فان قيل لم قلتم انه يستحيل
امور غير متناهية الخ هذا ظاهر عن نص الشرح فلانهم انهما ان
لم يتبط بقا يلزم ان ينقطع الثابتة فننا ممنوع لم لا يجوز ان يكون معدوم

تعاقبها

تطابقهما بعدم التطابق لا لتناهي الثانية وان اراد انه يجب ما بازاء
كل جزء من الاول جزء من الثانية فلا نسلم انهما ان تطابقا يلزم ان
يكون الناقص مثل الزايد لم لا يجوز ان يكون تطابقهما بعدم تناهي
اجزاء الثانية لانه لا ينتهي اجزاؤه الى حد لا يقابل بازاء كل واحد جزء
من الاول اجزاء من الثانية لا لتساوي اجزائهما كما قال في الخردلة
والجبل   خاتمة في احوال الاخرة بداية النفس بعد
خراب البدن اما ان تفسد او تتعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ
او تبقى موجودة الخ   النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد
او تبقى و2 اما ان تتعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ او لا تتعلق
فهذه ثلثة اقسام ... الاول ان النفس لا تقبل الفساد والا
لكان فيها ما يقبل الفساد وشي تفسد بالفعل لان الشي بالفعل
غير الذي به بالقوة لان الذي به يقبل الفساد بعد الفساد والف لا

بقي معه فيكون النفس مركبة وقد مر انها بسيطة بحث فان قيل لم لا يجوز
ان يكون البدن محلا قابلا لفساد النفس قلت لان لو اقتضى ليكن المحل لامكان
فساد ما هو مباين لقوام به اذ لا امكان وجوده غير معقول فان
معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء آخر هو تهيؤه لوجوده
بحيث يكون حال وجوده مقترنا به وكذلك في امكان فساد شيء آخر
ولهذا امتنع ان يكون الشيء محلا لفساد نفسه بل البدن انما هو قوة
تعلق النفس وعدم تعلقها به ولا سبيل الى الثاني لان النفس حادثة
مع حدوث البدن على معنى ان عند حدوث كل بدن مستعد لا بد
لا بد ان يحدث نفس لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها
من علتها على استعداد المادة وهي ههنا البدن كما هو الشأن في
كل حادث فيتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على ما مر
انها تقدم به وتحقق فعند حدوث كل بدن لا بد ان يفيض عليه نفس

من حيث انها قوة منطبعة في نفس باطن حتى يحصل التناسخ لكمال البدن

الثواب فحققت ان مدبر تاب له وهو بعينه الثواب للبشر كلما اصدرت ذاته

الانسان والحيوان فكان ان ... وهو الظاهر وهو مبني على حدوث

النفس وقد عرفت انه مبني على خلاف والتناسخ بعيد وهو راو ابطال

بحسب ... العلة بحسب تحقق حقيقته ثم لا برهان دليلك

قوله اللذة ادراك الملايم من حيث هو ملايم كالحلو عند الذوق

والنور عند البصر الخ اللذة ادراك الملايم من حيث هو ملايم

انما قلنا من حيث هو ملايم لان الشي قد يكون ملايما من جهة دون جهة

فهذا اذا لم يختص بالجهة التي فيها ملايم ولكل قوة من القوى لذة وخير ... ادرك

من يختص بتلك القوة فلذة الذوق الحلو ولذة البصر النور ولذة

التوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الماضية واذى كل منها ما

تضاده والملايم بحسب الباطنية من جهة القوة العقلية ادراك المعقولات

بأن يحصل لها ما يمكن ادراكه من المبدأ الاول وانه واجب لذاته ومنزه عن جميع
الجهات بريء عن النقصان منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب
ثم تدرك ما صدر منه من العقول المجردة والصور الفلكية والاجرام
السماوية والكائنات العنصرية على الترتيب الواقع في الوجود
بحيث يصير عالما عقليا مرتسما فيه صورة الكل والنظام المعقول
فيه والخير الفائض اليه فيصير موازيا للعالم الموجود كله وهذا اتم وحصل
بين الكمالات القوى للاخر بل هو في مرتبة وتنبع معها الكمال
بل كمال اتم وافضل اذ لا نسبة له اليه فضيلة وكمالا وكثرة ووجوه الادراك الحسي
فانه يحصل لنفس خراب البدن لان النفس المشتغلة في علائق الحال لا
بل تدرك انه يزول عنها الاشتغال بتدبير البدن فيحصل لها استشعار لما له اليه
اللذة فان حصول اللذة في ادراك المعقولات ... فيكون اللذة حاصلة ... العذاب
حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لعدم ... هو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية

٦١

والآلام النفسانية وإن كانت في غاية القوة إلا أن تعلق النفس بالبدن
وتشبثها بالبدن مدة الحياة في عادة الكمال محجوب فيكون احساسها بها قليلاً
من الأول فلما فارقته أقول النفوس الناطقة إذا ظهر لها أن
من شأنها إدراك الكمالي تكسب المجهول من العلوم لزم لها التشوق من الكسب
شوق الى الكمال الذي يعشقها فإذا فارقت البدن بكمال لها
الذي هي تطلبها نازعة اليه الا ان اشتغالها بالبدن من كمال الملتذ الا
البدن لحلول وعميت عن المدركات بالحقيقة وليس مما يمكن تحصيله بعدها
تألم العظيم وهو ألم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الأفئدة
وكان شعبانها من الحداد ادراكها بموته فكمال الى كمالها احسن به حالا

النفوس الناطقة التي اه اقول النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب الى

والشرف اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية

الردية لا يتعذبون لانه عرض عارض كما لا يتم فاتى الحكيم بان للنفوس

كمالات حقيقية ليس بالحصول وعرضت لغيبتها الالم لانه الم فوتها

اصلا فكمال البدنية اونا واقرب الى الخلاص من العطالة البسرا

فان النفوس اذا ما عرفت ما كسبت النظر ان لها كمالا ما تالم زمانا لم

تكتسب الكمال سواء اكتسب بالكمال او شغلت بما عرفنا الى

فيعذبون لبعضهم لا بتأديهم الى الكمال الحاصل منهم واما كمال ذلك

الشوق لهم ما كسب الطرق فاحر عن الوصول الى المشتاق اليه وهو ظاهر

الاد

المراد والابلية في القسمة هو الذي علة علية سلامة الصور وقلة الالتئام وان
لم يكن خالية عن المسات الدسمة الردية فان تشاهدت اي تحقيق تلك المسات
فسايم تفسد البدن وستعقبها عن حصول الامتناء الدة ونشيع في كدر البسوية
تعقيده لسلالك العلاقي لان اثر ذلك عند تلك وصلوك السلوك بالبدن عدى
فتكون في عصم وعذاب اليم الالان تلك الموضعة الصالا سيفي دائما
وتلك المسات مختلف في شدة الرداءة وضعفها في كثرة الرذائل وتطويه وتخلف
مالكه .. مقدار البعد زمة بحسب الافضية ولكن لا الحصا اوردنا ان نكتب على سبل
غر يكار مملت وتطويل مملة في شرح هذا المختصر ختم بالخير والطف

والله اعلم بالصواب

بتاریخ ۷ جمادی الاخری سنه ۱۳۰۲ ه

بمہر جنابا کرایه داد پنج آنه ماه وار

